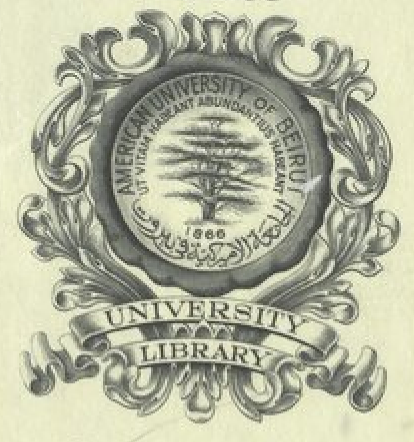
الاتحاد اللبناني

المسألة اللبنانية


AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
1866
UNIVERSITY
LIBRARY

الاتحاد اللبناني

المسألة اللبنانية

اول يناير سنة ١٩١٣

مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر

المسألة اللبنانية

ليست المسألة اللبنانية من صنع السياسة ، فلا هي نتيجة إيعاز من الخارج ، ولا تدبير من الداخل ؛ وانما هي نتيجة طبيعية للحالة الحرِجة التي انتهى اليها اللبنانيون من الوجهتين الادارية والاقتصادية بسبب الغبن الذي نالهم من نظامهم القديم البالي من جهة ، وسوء تطبيقه من جهة أخرى

كان لبنان منذ القِدَم مستقلاً بادارته الداخلية استقلالاً تاماً تحت سيادة الدولة ، يحكمه امراؤهُ حسب عرف أهليهِ وتقاليدهم ، ويتوارثون الحكم فيهِ أباً عن جد . ذلك لأن لبنان لم يُفتح بالسيف بل قَبِلَ سيادة الدولة طوعاً على ان تكون له تلك الحقوق ، وذلك في سنة ١٥١٦ بعد انتصار السلطان سليم على المماليك . وهو قد استمرَّ بالفعل متمتعاً بها من ذلك العهد الى آخر حكم الامير بشير احمد الشهابيّ المعروف بأبي طحين الذي قُتل في فتنة أهلية أثارتها عليهِ يدُ الدسائس بعد خروج الحملة المصرية من سوريا وخلع سلَفَه الامير بشير الكبير في أواسط القرن الماضي . ففي ذلك الحين حاولت الدولة لأول مرة ان تتداخل في ادارة أحكام لبنان بالرغم عن العهود التي كانت أعطتها حديثاً على نفسها للّبنانيين بواسطة الدول ، باحترام استقلالهم الداخلي حينما استعانت بهم على اخراج الجيوش المصرية ، وعلى الرغم من نصائح الدوَل التي نبهتها مراراً الى احترام

تلك العهود. فكان أول عمل أتاه عمالها أنها سعوا في اذكاء نار العداء بين عناصره مسيحييه ودروزه، وهيأوا المذابح المشهورة في تاريخه باسم حوادث سنة ٦٠ جرياً على قاعدة فرّق تسُد. ولكن الدول المتمدنة غضبت للبنانيين الذين كانت تربطهم بها روابط تاريخية قديمة وتقاليد محفوظة، فاحتلَّت جيوشها البلاد تحت الراية الفرنساوية حقناً للدماء، ثم وضعت للبنان نظامه الحالي بالاتفاق مع الدولة، حافظة لمجموعها حق المراقبة على العمل بمقتضاه، فاصبح الجبل في الحقيقة من ذلك الحين تحت سيادة الدولة وحماية تلك الدول معاً

وُضع ذلك النظام بصفة أساس لحكومةٍ ذات استقلالٍ اداريّ كما كان شأنها من قبل؛ فهو لم يُكسب لبنان حقاً جديداً من هذا القبيل بل أقرّه على حقهِ القديم، ولكنهُ عدّل شكل الحكم من امارة مطلقة الى حكومة نيابية. غير ان التنازع الذي قام بين وكلاء الدول بخصوص شخصية الحاكم وصفته، استغرق كلّ اهتمامهم، وشغلهم عن وضع تفاصيل ذلك النظام، فجاء ناقصاً غامضاً ليس فيهِ الا القواعد الأساسية الكبرى للحكومة النيابية المقصودة، كما انه من جهة اخرى، صرف ذهنهم عن النظر في مستقبل لبنان الاقتصادي؛ فلم ينتبهوا الى ان الحدود الجديدة التي عينتها له الدولة أضيق من ان يجد ضمن دائرتها رزق أهله؛ فكان الاهمال من هذين الوجهين سبباً لشقاء لبنان: حيفٌ في الداخل للمقيم، وتشتتٌ في الخارج للنازح

لا ننكر أن نيّة الدول في النظام الذي وضعته للبنان هي اقراره على

الاستقلال الاداري الذي كان له من قبل الاَّ ما تعدَّل من شكل هذا الاستقلال بالنصّ الصريح ، كما اننا لا نجهل أن الحكم القانوني يقضي ببقاء القديم على قِدمهِ عند عدم النصّ ، فكان الواجب ان يكون العمل على مقتضى هذه القاعدة في كل أمر أغفل النظام بيانه . ولكنَّ الأمر جرى على العكس من ذلك لأن الحكّام الذين كانوا يُعيَّنون من طرَف الدولة باتفاقها مع الدول الموقعة نظام لبنان ، كانوا اذا تولّوا مراكزهم ينسون أنهم معيَّنون فيه بمشيئة اوروبا للعمل بمقتضى روح النظام الموضوع ، فلا يعملون الاَّ على نقضه او تضييقه غير ناظرين الاَّ الى رضى الدولة لينالوا لديها الحظوى ، ويهيِّئوا لنفسهم منصباً سامياً ينتقلون اليه متى انتهت مدتهم

على هذا المنوال سار الحكام الواحد بعد الآخر حتى أصبح الاستقلال الاداري أثراً بعد عين . واستبدَّ الحاكم برأيه في كل شيء بحجة أن النظام لم يقيّد سلطته بقيد فساءت الاحكام ، وضاعت الضمانات ، وفقدت الثقة وعمَّ الفساد ، واتسعت الفرجة بين الحاكم والمحكوم ، حتى بات لبنان في العهد الاخير على قيد شبر من الثورة او أدنى

هذه حالة لبنان الآن من الوجهة الادارية . وأما حالته من الوجهة الاقتصادية فيكفينا لبيانها تشتت ابنائه في مشارق الأرض ومغاربها طلباً للرزق ، حتى أصبح نصف الأيدي العاملة من بنيه بعيدة عنه . وهذا برهان محسوسٌ قاطع على ضيق مجال العيش في أرضه . وفي الواقع ان لبنان على حدوده الحالية لا يزيد مسطّحه عن اربعة آلاف كيلومتر معظمها ارض صخرية لا تصلح لزرع ، ولا تنفع لضرع ، حال كون اهله

الباقين فيه ، بعد الذين جرَفهم تيارُ المهاجرة ، يبلغ عددهم خمسمائة ألف نفس ؛ فهو لا يكفي مؤونتهم ثلاثة أشهر من السنة . ولولا أن ابناء هذا الجبل ذوو همة ونشاط ، لما وَسع ربع اهليه اليوم . فهم قد أتوا المعجزات ليستخرجوا من أرضهِ الضيّقة كفايتهم من القوت . فكسَّروا الصخر ، ومهَّدوا الوعر ، وبنوا أرض الزراعة بناءً كما يبني غيرهم المساكن مدماكاً فدماكاً ، من أدنى سفحهِ الى أعلى قممهِ ، ليخلقوا بين كلّ مدماك وأخيه مسطَّحاً يغرسون فيه شجرة تثمر ، او يبذرون فيه حبة تُنبت ، فنالوا منه كل ما يمكن ان يناله بشر . ولكنّ زيادة النسل فيهم أربت على زيادة التحسين ، وكانت النتيجة أن ارض لبنان ظلّت ضيّقة بأهله بالرغم عن كل ذلك العناء . فالنازحون من ابنائه حتى اليوم يبلغ عددهم الثلث من مجموعهم ، والباقون فيه هم مع ذلك في ضنكٍ من العيش لا يخفّف وطأته عنهم إلا مساعدة اخوانهم النازحين

أضف الى ذلك تشتت العائلات . فالأب العاجز ملازمٌ مقعده في لبنان ، وابنته تعمل في معامل اميركا الشمالية المتحدة بما يدفع عنه غائلة الجوع ، وابنه يجاهد في طلب الرزق في مستنقعات البرازيل او غابات المكسيك ، وامرأته في بلاد أخرى . فالعائلة محرومة من لذّة الاجتماع التي يتمتع بها الحيوانات العجُم في القفار ، والوالدان ممنوعان من السهر على تربية اولادهما ، حتى أصبح نصيبهم من الدنيا ، وهم لا يطلبون الحياة الاَّ من الطريق المشروع ، نصيبَ الاشقياء المحكوم عليهم بالنفي لعيثهم في الأرض فساداً

هذا الشقاء هو نتيجة حصر لبنان ضمن تلك الحدود الضيّقة . فمثَل اللبنانيين اليوم في جبلهم ، مثَل رجل يُلقى ليعيش على صخرة جرداء وسط البحار ، مُعترَفٍ له بحقّ الوجود ، ولكنهُ محروم من أسباب الحياة

التألم من الحالتين الادارية والاقتصادية ابتدأ من سنوات بعيدة ، ثم أخذ يزداد مع الزمن ، بنسبة تفاقم الضرر الى ان بلغ في العهد الاخير مبلغاً لا تطاق معه الحياة

لذلك لما قاربت مدة حاكم الجبل الاخير النهاية ووُجدت الفرصة لبثّ الشكوى بمناسبة النظر في تعيين الحاكم الجديد ، قام اللبنانيون على بكرة أبيهم يطالبون بالاصلاح مرّة واحدة من كل صوب ، من لبنان نفسه ، الى اوروبا ، الى اميركا الشمالية والجنوبيـة . ولولا ان الحاجة الى الاصلاح حقيقية ، والألم من الحالة الحاضرة شديد ، لما كان ذلك الاجماع على غير اتفاق سابق يظهر أثره وينتشر خبره

وعدَمُ وجود هـذا الاتفاق السابق هو السبب في ان الشكاوى جاءت مختلفة في أشكالها ومطالبها باختلاف مصادرها . على انها متفقة في جوهرها لأنها كلها ترجع الى سببين أصليين : أحدهما اداري ، وهو خاص بكيفية الحكم ، والثاني اقتصادي ، وهو ضيق أسباب المعاش

فالذي يجب ان نحفظه من مجموع تلك الشكاوى أنها أنّة شعب متألم كالمريض يشكو الوجع . وأما العلاج الناجع فليس في وسع كل مريض ان يعرفه . وانما نقول ، ولا نخال أحداً يخالفنا في ما نقول ، انه هو ذلك الذي يكفل زوال العلة لا سواه

وافقتِ الدول بأجمعها على حاجة لبنان الحقيقية للاصلاح ، فأقرّت مبدئياً على منحه اياه . بقي علينا ان ننظر في ماهية ذلك الاصلاح

يرى جمهور اللبنانيين اليوم على اختلاف طوائفهم ان الاصلاح الحقيقي لا يكون الاَّ بأمرين : اوّلهما اعادة الحكم الذاتي للبنان اداريًا وقضائيًا على قواعد الدستور ، والنيابة النسبية ، والثاني اعادةَ الجبل الى حدوده الطبيعية والتاريخية ليكون لأبنائه متّسعٌ فيهِ للرزق فيقف تيّار المهاجرة التي أودت بأهله الى التشتت والشقاء

بيّنا فيما تقدّم حاجة لبنان الشديدة الى هذين المطلبين ؛ ونقول الآن فوق ذلك ان كلا الأمرين حقٌّ شرعي للبنان لا يمكن انكاره

قلنا ان الجبل قَبِل سيادة الدولة طوعاً على ان يكون حرًّا مستقلاً بادارته الداخلية وفي قضائه استقلالاً تاماً . فهذا الحق الذي حفظه لنفسه وأقرّته الدول عليه ، وتمتع به حتى منتصف القرن الماضي ، لم يَضِع منه لا بمعاهدةٍ ، ولا بفتح ، ولا بحكم من الدول الأوروبية ؛ اذ كل ما حدث من التعديل في ذلك الحق القديم أن الدول بالاتفاق مع الدولة العليـة غيّرت الحكم من استقلال اداري تحت امير مطلق ، الى استقلال اداري دستوري تحت سلطة نيابية ، وجعلت السلطة التنفيذية بيد حاكمٍ مسيحي تنتخبه الدول بالاتفاق مع الدولة العلية بدلاً عن الأمير اللبناني فشكلُ الحكومة من هذا الوجه فقط هو الذي تغيّر ، ولكن الاستقلال الاداري لم يُمسّ . ولذلك قد صرّح وكلاء الدول في اثناء وضعهم لنظام لبنان الحالي بأن كلّ ما للدولة من الحقوق بمقتضى ذلك النظام ، هو تعيين

الحاكم على لبنان باشتراك الرأي مع الدول المذكورة ، لا شيء لها سواه

فللبنان اذن كل الحقوق التي كانت له قبل نظامه الحالي الاَّ ما جاء معارضاً لها في ذلك النظام بالنصّ الصريح : فله حق التصرف في مشروعاته الداخلية وفي استخراج معادنه بلا مصادقة من الدولة ولا مراقبة ، وله بقاء ثغوره مفتوحة للتجارة كما كانت في الأصل ، وتصدير واستيراد ما يريده من المحصولات والبضائع بلا قيد ولا شرط . أما الكمارك فهو لم يحرَم منها الاَّ مقابل تعهد الدولة بالقيام بما يستلزمه حسن الادارة من النفقات فوق ايراد حكومته . والحال ان الدولة لا تدفع اليوم للبنان شيئاً والادارة فيه ينقصها كل شيء ، اذ ليس فيه كتَّاب واحد للتعليم على نفقة الحكومة ولا يُصرف فيهِ قرش واحد من الخزينة في مصلحة الصحة او الحاجيات الأخرى العمومية فضلاً عن قلة مرتبات الموظفين ، وقلة عدد الجاندرمة المكلفة بحفظ الأمن عن حاجة البلاد ، وعن النسبة التي قررها النظام . فإمّاَ ان تقدم الدولة المصاريف اللازمة لجميع هذه الشؤون التي هي من الحاجيات الأولية عند جميع الأمم ، وامّا ان تترك للبنان رسوم الجمارك على صادراته وواردانه الخاصة ليتولى صرفها في هذا السبيل

وأما من الوجهة القضائية فللبنان حق التشريع بحكم استقلاله الأصلي ؛ وهذا الحق لم يمسّ في نظامه الحالي الا من وجهين : أحدهما توقيف نفاذ الحكم بالاعدام على الارادة السلطانية ، والثاني ترتيب شكل المحاكم . واما الشريعة التي يحكم بمقتضاها فلم يتعرض لها النظامّ بشيء ، فبقي للبنان اذن حق التشريع في حد ذاته كما كان من قبل

نعم ان الحكّام الذين تولّوا الحكم في لبنان بعد النظام مدّوا يدهم الى نظامه القضائي واحداً بعد الآخر حتى استبدلوه بالنظام العثماني العام . ولكنّ عملهم هذا كان خرقاً لامتيازات لبنان ؛ ولذلك اعترضت عليهِ الدوَل اكثر من مرة . فهو لم يغيّر من الحق الأصلي شيئاً

لا نريد بهذا ان اللبنانيين يأسفون على الشكل الذي وضعه نظام لبنان للمحاكم ، ولا على الحكم العرفي او الشرعي الذي كان معمولاً به من قبل ، اذ هم متفقون على أن العصر الحاضر يحتاج لنظام آخر ولقانون أقرب الى الحاجة الحاضرة ، ولكنهم يريدون ان يثبتوا ان حق التشريع محفوظ للبنان لم ينزع منهُ

فاعطاء لبنان اليوم الحكم الذاتي الصحيح الذي يطلبه مع حق التشريع هو اذن ردٌّ للحق القديم المسلوب بطريقة غير مشروعة ، وتطبيقٌ صحيح لنية الدوَل في النظام الذي وضعتهُ له لا احداثُ حقٍّ جديد ولا تغيير لتلك النية فضلاً عن كون حالة لبنان الاجتماعية تقتضيه ، وكونه الوسيلة الوحيدة لتأييد الأمن في ربوعهِ ، واحلال الثقة والطمأنينة عند أهله محلّ الريب والقلق

واما حق اللبنانيين في الطلب الثاني فمبنيٌّ على أوجه كثيرة كل منها حجة جديرة بالاعتبار

وأول شيء سنذكره من ذلك أن نفسَ الاستقلال الاداري الذي كان محفوظاً للبنان من يوم قبوله سيادة الدولة يستلزم بطبيعته احترام ارضه والحال ان نطاق لبنان كان يتسع أحياناً ، ويضيق اخرى بحسب

الظروف والحوادث . ولكنه لم يكن قط على أضيق مما وجد عليه في الزمن الذي وضع له نظامه الحالي ، فالأرض التي اقتطعت منه في ذلك التاريخ هي اذن من اصل حقه القديم ، وهي تشمل البقاع الغربي ومعلّقة زحلة والكرك وقضاء مرجعيون ، وبالاجمال كل ما هو واقع في سفح الجبل من الشرق والجنوب الشرقي لغاية مجرى نهر الليطاني ، وقسماً كبيراً من الاراضي الواقعة في البرّ الثاني من النهر ، هذا غير ما أخذ منه في جهات أخرى عند وضع النظام او بعده ، كمزرعة العرب التي كانت بلدة لبنانية فألحقت ببيروت حتى أصبحت جزءاً منها ، والبساتين التي ألحقت بطرابلس ، وأراضي ضهر الأحمر التي ألحقت بقضاء بعلبك ، ووادي خالد الشرقي الذي ألحق بحمص ، ووادي خالد الغربي الذي ألحق بعكار ، والميّه وميّه وغيرها التي ألحقت بصيدا

فكل ذلك كان ملكاً للبنان بل حقاً واجباً احترامه فضلاً عن مدينة بيروت التي فصلت عنه في عهد الأمير يوسف على زمن الجزّار

واذا رجعنا الى تكوين الجبل الطبيعي نجد أن تلك الأراضي هي جزء من الجبل بطبيعتها : فان جبالها مقتطعة من هيكله ، وسهولها مكوّنة من تربته التي جرفها سيل الأمطار عن مسطّحه

فللبنان عليها كل تلك الحقوق ؛ بل له عليها حق اكبر من كل ما ذكرناه ، وهو الحق الطبيعي المؤسس على حقه في الحياة ، اذ يتعذّر عليه ان يعيش بدونها بعد ما وصل الى الحالة التي وصفناها

ثم ان معظم تلك الأراضي يكاد يكون قفراً لقلة الأيدي العاملة

فيها، وليس من مصلحة الدولة خسارة مئات الالوف من اللبنانيين يضربون في مشارق الأرض ومغاربها، فتجني البلاد الاجنبية ثمرة عملهم ونشاطهم، حال كون تلك الاراضي في أشدّ الحاجة لمن يستثمرها، واستثمارها يعود على الشعب وعلى الدولة نفسها بربح عظيم

فاللبنانيون يرفعون ظلامتهم الى دولتهم العلية صاحبة السيادة على لبنان اولاً، ثم الى الدول الكبرى الموقعة نظامه، والمشرفة على حقوقه طالبين اعادة الحكم الذاتي الصحيح للبنان على القواعد التي تقدّم بيانها، وردّ الأراضي التي سلخت منه ليعود الى حدوده الأصلية حسب حقه القديم فيتمتع اهله ببركات ذاك الحكم كغيرهم من الشعوب التي تضارعهم في المدنية، وتتوفر لهم أسباب الرزق في بلادهم، ويجتمع شملهم ويجاروا الشعوب الحية في مضمار التقدم والحضارة

وهم على يقين تام من ان كل اصلاح يبنى على غير هذين الاساسين مهما كانت فائدته، قد يخفّف الضرَر، ويسكّن الألم موقتاً، ولكنه لا يزيل العلّة

ملحق

ما كدنا نفرغ من كتابة هذه الرسالة حتى وافتنا الانباء مبشرة بمنح لبنان بعض الاصلاحات التي يطلبها مع ابقاء الفصل في البعض الآخر وهو الطلب الخاص بمسألة المال الذي يقتضيه حسن الادارة في الجبل الى ما بعد درسهِ وتعيين مقدار حاجته

هذه الاصلاحات التي تقرر أمرها أصبحت معلومة للبنانيين وهي وان كانت لا تحل المسألة اللبنانية نهائياً فلا شك انها تساعد على تحسين الحالة قليلاً ، ولكن الفائدة التي ترجى منها موقوفة على كيفية تنفيذها ، فان نفذت بنيَّة صادقة على الوجه الذي يطابق مصلحة لبنان كما هو الغرض منها جاءت ببعض الفوائد والا فلا ، بل قد يحدث من سوء التنفيذ ضرر حقيقي عظيم فوق الاضرار الاصلية ، كما سنبينه في الوقت المناسب

اما المسألة المالية المحفوظ البت فيها فهي أهم الاصلاحات التي يتوقف عليها عمران الجبل وحياته الأدبية . لقد قلنا قبل الآن ان حاجة الشعوب الى التعليم كحاجتها الى الخبز والماء ، وليس للحكومة في لبنان كتَّاب واحد من الكتاتيب التي تدرّس فيها مبادئ القراءة والكتابة فضلاً عن المدارس العالية . وحاجة الشعوب الى العناية بامور الصحة العمومية لا تقلّ عن حاجتها الى التعليم . والحكومة في لبنان لا مال عندها لتصرف منه قرشاً واحداً في هذا السبيل ، فطرق الوقاية فيه مهملة ، والمنخفضات

العفنة متروكة بؤرة للملاريا ، والدباغ والصباغ يشتغلان في معاملهما بجانب الجزّار والطباخ والوفيات غير محصورة ، والمواليد غير مقيدة ، وكل شيء فوضى ، حتى ان التطعيم الاجباري المفروض في كل الدنيا لا وجود له في لبنان ومن جهة أخرى ليس فيهِ أثر لمشروع من المشروعات العمومية من أي نوع كان ، حتى ان الطرقات فيه لا تُنشأ الا بمال الاهالي

فهذه الأعمال وأمثالها التي لا محل هنا للافاضة في تعدادها تحتاج لأموال طائلة ربما تزيد عن دخل الموانى المستحدثة ، فان قامت بها الدولة قطعت حجتنا من هذا القبيل ، والاَّ فلتترك لنا دخل موانينا لنتلافى بهِ حاجتنا ، وتردّ الى لبنان ما سلخ من أرضه قبل الآن ليكون له مورد يستعين بهِ على سدّ تلك الحاجة

فالى هذه الامور ننبّه اللبنانيين اليوم ، ونلفت أنظار أولي الأمر لئلا تضيع ثمرة الاصلاحات الممنوحة ، أو تتحوّل عن مرماها ، فتكون الثانية شراً من الأولى ؟

رئيس الاتحاد اللبناني

مصر القاهرة في اول يناير سنة ١٩١٣ — اسكندر عموند

Il en est de même pour l'hygiène publique qui y est totalement négligée, faute d'argent. Aucun service d'hygiène, aucune mesure sanitaire, aucune œuvre d'assainissement : les bas fonds continuent à être des foyers de malaria, et le tanneur et le teinturier exercent leurs industries côte à côte avec le boucher ou le restaurateur; les décès aussi bien que les naissances ne sont pas enrégistrés, rien n'est règlementé, tout est négligé, même le vaccin qui est obligatoire dans tous les autres pays du monde. D'un autre côté, on n'y trouve aucune œuvre d'utilité publique de quelque nature que ce soit. Les routes mêmes ne s'y font que par l'argent des particuliers.

Or, pour répondre à tous ces besoins primordiaux, il faudra des sommes qui pourraient être supérieures aux revenus douaniers de nos deux ports. Si la Turquie hésite devant ce sacrifice, elle n'a qu'à restituer au Liban ses droits sur ces revenus et sur les terres détachées jadis de son territoire.

Iskender Amoun

Président de l'Alliance Libanaise.

Les Libanais sont intimement convaincus que toutes réformes ayant d'autres bases que celles-là pourraient peut-être atténuer momentanément le mal, mais non l'enrayer.

Ils ont le ferme espoir que la Turquie aussi bien que les Puissances protectrices feront un accueil favo rable à ces *desideratâ* qui assureront l'œuvre de l'organisation du Liban et de son progrès.

Au moment où ce Mémoire allait être mis sous presse, les dépêches de Coustantinople annoncèrent à l'Alliance Libanaise les réformes qui viennent d'être octroyées au Liban.

Quoique ces réformes ne vident pas la question libanaise, nous reconnaissons néanmoins qu'elles sont de nature à améliorer quelque peu le sort des libanais, si toutefois, elles sont sincèrement appliquées dans le but qui les à dictées, nous voulons dire dans l'intérêt du Liban. Dans le cas contraire, elles ne changeraient pas grand'chose à la situation ; certaines d'entre elles pourraient même tourner au détriment du pays.

Quant à la question du Budget dont la Porte devra combler le déficit, elle est certainement, de toutes les réformes arrétées, celle qui aura le plus d'influence sur l'avenir du Liban au double point de vue économique et social.

Nous avons déjà fait remarquer que le Gouvernement n'entretient pas, dans tout le pays, une simple école de village pour l'enseignement le plus élémentaire. Or, cet enseignement est aussi nécessaire aux peuples que le pain et l'eau.

D'un autre coté, il suffit d'examiner de près la configuration géographique du Liban pour s'apercevoir que ces terres en font naturellement partie : elles ne sont, dans leurs plateaux, que la continuation du massif libanais, alors que leurs plaines n'ont été formées et ne sont annuellement fécondées que par les alluvions que les pluies entrainent avec elles des flancs de la montagne. N'est-ce pas là autant de droits évidents que le Liban possède sur ces terres ?

Il y a un argument cependant qui domine tous les autres : le droit des libanais à la vie : Or, c'est ce droit, pourtant si naturel et si humain, qu'on leur nie. L'injustice est d'autant plus flagrante que la plupart des terres mentionnées plus haut, faute de bras pour les travailler, restent aujourd'hui incultes, alors que les Libanais, eux, émigrent en masse parce que l'exiguité de leur territoire ne leur permet pas de s'assurer chez eux une existence convenable. Or, il n'est nullement de l'intérêt de l'Empire que les Libanais soient obligés de se disperser dans tous les coins du monde faute de pouvoir vivre en leur terre natale. Il n'est pas de son intérêt, non plus, que les Libanais usent leur énergie et consument leur force au développement des pays étrangers, alors que leur propre pays ne demande que des bras pour développer ses ressources et exploiter ses richesses pour le plus grand bien du peuple et de l'Empire.

VIII.

Après les motifs ci-dessus exposés, les Libanais, confiants dans leur juste cause, s'adressent à la Turquie suzeraine et aux Puissances Protectrices du Liban et garantes de ses privilèges, pour émettre les vœux suivants : —

1°. La restitution au Liban de son autonomie réelle conformément aux bases que nous venons d'indiquer.

2°. Le rétablissement des frontières naturelles et historiques du Liban par le retour des parties qui ont été détachées de son terrotoire.

VII.

Nous en arrivons ainsi au second point essentiel des désiderata libanais : il s'agit de la question économique.

Le droit du Liban de rentrer en possession de ses frontières naturelles et historiques est incontestable, car il se base sur des arguments puissants et des raisons multiples.

Rappelons avant tout que l'autonomie administrative, à laquelle le Lihan avait droit, entraînait comme conséquence l'intégrité de son territoire. Or, si durant la vie politique indépendante du Liban, ses frontières se sont étendues et rétrécies au gré des évènements et des circonstances, jamais elles ne furent plus étroites qu'au moment de l'application du Règlement de 1861. Donc, les terres dont le Liban fut dépossédé à cette époque lui appartiennent historiquement : elles comprennent la région ouest du Bék'a, Ma'alakat-Zahlé, Kérak, le caza de Mardj-Iyoun, en un mot tout le versant est et sud-est de la montagne jusqu'au Nahr-El-Litani (le Léontès), et même certaines terres au delà de ce fleuve, sans compter d'autres terres qui lui furent arrachées durant l'élaboration comme après la promulgation du Règlement de 1861. Nous citerons notamment le village de Mezraat-El-Arab qui était essentiellement libanais et qui fut rattaché à Beyrouth ; un grand nombre de jardins aux environs de Tripoli, rattachés à cette ville ; les terres de Dahr-El-Ahmar annexées à Baalbek ; les terres de la région Est de Wadi-Khâled rattachées à Homs ; celles de la région ouest du même Wadi cédées à Akkar ; le village d'El Mieh-Mieh et son territoire rattachés à Saida, etc. Toutes ces terres étaient libanaises et le Liban y avait des droits que l'on aurait dû mieux respecter. Beyrouth elle-même n'a été détachée du Liban que sous le Gouvernement de l'Emir Youssef Chéhab, ayant été usurpée par El Djezzar.

douaniers perçus sur les importations et les exportations propres de la montagne.

Le Liban, par le fait même de son autonomie, a joui de tout temps de sa complète indépendance judiciaire. Le Règlement de 1861 n'y apportait qu'un changement de pure forme sur deux points particuliers. Le premier subordonnait les exécutions capitales à une sanction impériale, le second modifiait la forme des tribunaux dans leur composition. Ainsi, le Règlement ne touchait en rien au pouvoir législatif lui même

Les Gouverneurs Généraux ont, il est vrai, modifié l'un après l'autre son organisation judiciaire pour l'adapter au système général de l'Empire, et ils ont fini par y appliquer les Lois mêmes de la Turquie, mais, c'était là autant de violations manifestes du Règlement Libanais, contre lesquelles les Puissances ont protésté à maintes reprises et qui, par conséquent, n'altéraient en rien les droits imprescriptibles de la montagne.

Nous ne voulons pas dire par là que les Libanais regrettent, le système établi par le Règlement de 1861 ou les lois et coutumes antérieurement en vigueur. Ils se rendent parfaitemen compte des besoins du siècle présent et de la nécessité impérieuse d'adapter les lois et l'organisation judiciaire du pays aux exigences de la civilisation moderne. Nous avons voulu simplement démontrer qu'en dépit de toutes les violations, l'indépendance législative et judiciaire du Liban demeure intacte et entière. Par conséquent, en donnant aujourd'hui au Liban l'autonomie réelle qu'il réclame, y compris le pouvoir législatif, on ne ferait, en somme, que lui restituer des droits auxquels on à injustement et arbitrairement porté atteinte, en même temps qu'on interprêterait rationellement la volonté des Puissances exprimée par le Règlement de 1861 et souvent rappelée dans les Protocoles postérieurs. De plus, la situation sociale actuelle du Liban rend cette réforme absolument nécessaire, car elle est l'unique moyen d'assurer la tranquillité dans la montagne et d'yramener la sécurité et la confiance.

Puissances. La seule modification que celles-ci y ont apportée d'accord avec la Turquie, ā été de pure forme : elle consiste en ceci que le régime absolu des Princes à été remplacé par un régime constitutionnel et représentatif régi par un gouverneur chrétien choisi par les Puissances de concert avec la Porte : l'autonomie du Liban demeurait absolument intacte. A aucun moment il n'a été question d'y porter la moindre atteinte. Bien au contraire, des Délégués des Puissances ont déclaré au cours des négociations de 1861 touchant le Règlement Libanais qne la Porte n'avait d'autre autorité au Liban que celle du choix de son Gouverneur. Les Libanais devaient continuer ainsi à jouir de tous leurs droits antérieurs sauf ceux modifiés par un texte du Règlement. Ils avaient donc le droit d'ouvrir leurs ports au commerce; d'exporter leurs produits, d'importer ceux de l'étranger, d'exploiter leurs mines sans besoin de l'autorisation ou du contrôle de la Porte. Et ils n'ont cédé leurs recettes douanières à l'Empire qu'à charge par celui-ci de combler le déficit de leur Budget. Or, le Trésor Ottoman ne paie absolument rien aujourd'hui au Liban, alors que ce dernier manque de tout et est privé de tous les éléments d'une bonne administration. Le gouvernement n'entretient même pas une simple école de village. Il ne dépense pas une piastre pour l'Hygiène, ni pour les routes, ni pour aucune autre entreprise d'utilité publique. Les traitements des fonctionnaires sont dérisoires, et l'effectif de la gendarmerie, bien au dessous de la proportion établie par le Règlement, est absolument insuffisant pour assurer l'ordre et la sécurité dans la montagne.

Or, de deux choses l'une : ou bien l'Empire pourvoira aux dépenses qu'exigent ces réformes des différents services publics de nécessité primordiale chez tous les peuples civilisés, ou bien il laissera au Liban sa pleine autonomie financière et fiscale y compris la libre disposition de ses revenus

V.

Les Puissances ont été unanimes à reconnaître que des réformes s'imposaient au Liban et elles ont décidé en principe de les lui accorder.

Mais en quoi ces réformes doivent-elles consister ? C'est ce que nous voudrions essayer de dire.

Et d'abord les Libanais, à quelque confession qu'ils appartiennent sont tous d'accord aujourd'hui qu'il ne saurait y avoir pour leur pays, de réformes vraiement efficaces et durables, en déhors de celles-ci : —

1°. Restituer au Liban sa complète autonomie administrative et judiciaire basée sur le principe constitutionnel et la représentation proportionnel.

2°. Rétablir les frontières naturelles et historiques de la Montagne pour assurer aux Libanais des moyens suffisants d'existence, et enrayer l'émigration cause de sa dispersion et de la plupart de ses viscissitudes.

Nous avons indiqué plus haut avec quel impérieux besoin ces deux réformes s'imposaient au Liban. Nous voudrions démontrer qu'elles constituent l'une el l'autre pour les libanais un droit légal indéniable.

Voyons d'abord la question de sa complète autonomie intérieure ;

Nous avons déjà fait ressortir, au début de cette note, ce fait capital que le Liban n'a jamais été conquis et qu'il n'a accepté, de son propre gré, la vassalité envers l'Empire qu'à la condition que celle-ci lui garantisse tous ses privilèges, c'est-à-dire sa pleine autonomie administrative et judiciaire. Ce droit que le Liban s'est expressément réservé, qui lui à été reconnu formellement par la Porte, et dont il a joui jusque vers le milieu du siècle dernier, n'a jamais été aboli ni par un traité ni par une conquête ni par une décision quelconqe des

éducation. Les Libanais se voient de la sorte, eux qui ne demandent que la droit à la vie, obligés, comme des malfaiteurs, de trainer un perpétuel exil loin de leurs foyers et de la terre natale. Tous leurs maux previennent du fait qu'on a circonscrit leur montagne dans des limites trop étroites. Ils ressemblent dans leur isolement, à un homme jeté sur un rocher au milieu de la mer, à qui l'on reconnait le droit à la vie, mais que l'on prive des moyens de vivre.

IV.

Il y a longtemps que les Libanais se plaignent de ce triste état des choses. Leurs récriminations sont devenues plus vives en même temps que leur situation empirait. Aujourd'hui, elle est devenue intolérable. Aussi dès que l'échéance du mandat du dernier gouverneur fut proche et que l'occasion s'offrit de renouveler l'expression de leurs doléances, les Libanais, unis dans un même idéal national, se levèrent de toutes parts pour exiger des réformes.

Du Liban, des Etats-Unis, du Mexique, de l'Amérique du Sud, de l'Europe et de l'Egypte, les mêmes voix se firent entendre, et sans qu'il y ait eu le moindre accord préalable, elles formulèrent les mêmes plaintes. Ce défaut d'entente préalable a été cause que les réclamations se sont différenciées parfois dans la forme, mais elles sont identiques quand au fond, car elles se résument toutes en deux points essentiels : le premier, d'ordre administratif, touche à la forme du Gouvernement, le second d'ordre économique, concerne la pénurie des moyens d'existence.

De l'ensemble de ces plaintes ce qu'il faut surtout retenir c'est qu'elles sont le gémissement douloureux d'un peuple qui souffre et qui, tel le malade, a conscience du mal qui le mine, mais ne se rend pas très bien compte du remède capable de le guérir.

Au point de vue économique la situation est si précaire et le malaise si profond que l'émigration absorbe plus de la moitié de la force vive du Pays. C'est la preuve tangible de l'exiguité du territoire libanais dont la superficie ne dépasse pas 4000 Kilomètres carrés, (formés en grande partie de rochers impropres à la culture,) pour une population de près de 500.000 âmes. Celle-ci y trouve à peine de quoi se nourrir pendant trois mois de l'année, et sans l'activité et l'inlassable énergie de ses habitants, le Liban eut difficillement pourvu aux besoins du quart de sa population actuelle. Le paysan libanais a dû construire son champ pierre par pierre comme un autre eut bâti sa maison. Grâce à de longs et patients efforts et à une ingéniosité laborieuse il est parvenu à vaincre la désolation de ses rochers et à parsemer les flancs de sa Montagne de petits champs minuscules où croissent ses petites récoltes et ses mûriers. Ces efforts surhumains sont néanmoins demeurés en déça des besoins du pays. Le développement de la population a de beaucoup dépassé, en proportion, les terrains cultivables gagnés sur l'aridité de la Montagne au prix de peines infinies et d'un dur labeur. Et le Liban continua à ne point pouvoir nourrir tous ses enfants. Les Libanais émigrèrent en masse. Un tiers de la population se trouva ainsi disséminée dans toutes les parties du monde : Ceux qui restent végètent dans une misère dont les secours de ceux qui sont partis arrivent à peine à en atténuer les rigueurs. Ajoutez à cela la dispersion de la famille : le père impotent reste au village ; la fille travaille dans quelque usine des Etats-Unis pour lui envoyer quelques subsides ; le fils lutte pour son existence dans les pampas du Brésil ou les forêts du Mexique, tandis que la mère essaie, quelque part ailleurs, de gagner sa vie à la sueur de son front. La majorité des Libanais sont privés de cette douce joie de la famille réunie, si chère pourtant à tous les êtres, et ceux parmi eux qui ont des enfants se trouvent dans l'impossibilité de surveiller leur

Règlement incomplet d'une part, frontières très étroites de l'autre, telles sont les causes initiales des malheurs du Liban. Comme résultat : misère à l'intérieur et dispersion à l'extérieur.

III.

Il est bien évident que, sauf en ce qui concerne les modifications apportées au régime administratif du Liban, l'intention des Puissances était de lui confirmer l'autonomie complète dont il jouissait jusqu'alors. C'est d'autre part, un principe de droit universellement admis, qu'un usage reste en vigueur tant qu'il n'a pas été expressément aboli par un texte. Ce principe eût dû, logiquement, trouver son application toutes les fois que l'on se fût trouvé devant une lacune du règlement de 1861. Bien malheureusement il n'en fut pas ainsi : Les Gouverneurs Généraux, désignés par la Turquie, de concert avec les Puissances, eurent tôt fait, une fois nommés, d'oublier qu'ils étaient les mandataires de l'Europe et qu'ils avaient le devoir de se conformer à l'esprit du Règlement, expression de la volonté des Puissances. Leur préoccupation constante semblait, au contraire, d'enfreindre ses prescriptions et d'en restreindre la portée; de retirer aux Libanais leurs privilèges, tantôt par surprise, tantôt par arbitraire, et de disloquer leur autonomie dont chaque Gouverneur emportait un lambeau pour l'offrir à son Maître à Constantinople. Sous prétexte que le Règlement de 1861 ne définissait pas leurs attributions ils s'arrogeaient tous les pouvoirs. Les conséquences en sont aujourd'hui palpables :

Au point de vue administratif c'est l'anarchie la plus complète, la vénalité des fonctionnaires, une méfiance et une insécurité générales, si bien que le pays se trouve en proie à une agitation des plus dangereuses.

affaires du Liban, en dépit de ses engagements solennels envers les Libanais, de respecter leur autonomie, et malgré les conseils fréquents des Puissances affirmant "le droit des Libanais d'administrer leurs affaires intérieures". Les agents de la Porte commencèrent par mettre la discorde entre Chrétiens et Druzes, s'efforçant de les diviser pour mieux régner. On sait comment ces dissensions intestines aboutirent aux massares de 1860 qui indignèrent l'Europe. Les Puissances civilisées, que liaient aux Libanais une amitié et des traditions séculaires, s'empressèrent d'intervenir. La France mandataire de l'Europe débarqua ses troupes qui mirent un terme à l'effusion du sang, et ramenèrent l'ordre et la tranquillité dans la Montagne. Quelque temps après, dans une conférence internationale, elles élaboraient le Règlement de 1861 consacrant le Statut du Liban, et se réservaient le droit d'en surveiller la mise en vigueur. De ce fait le Liban se trouvait placé à la fois sous la suzeraineté de la Turquie et la protection des Puissances.

II.

En fait, le Règlement de 1861, établissant le fondement d'un gouvernement autonome, consacrait une situation acquise sans apporter au liban aucun droit nouveau. Il remplaçait seulement le régime autoritaire des Princes par un régime plus ou moins représentatif. Mais les divergences survenues entre les Délégués des Puissances au sujet de la personnalité du Gouverneur Général leur firent négliger de compléter dans ses détails le Statut du Liban, qui demeura, ainsi, incomplet ne contenant que les grandes lignes du nouveau régime. D'autre part, ils laissaient de côté l'aspect économique de la Question et ne s'apercevient point que, serré et étouffé dans les frontières étroites que lui assignait la Porte, le Liban allait devenir incapable d'assurer l'existence de ses habitants.

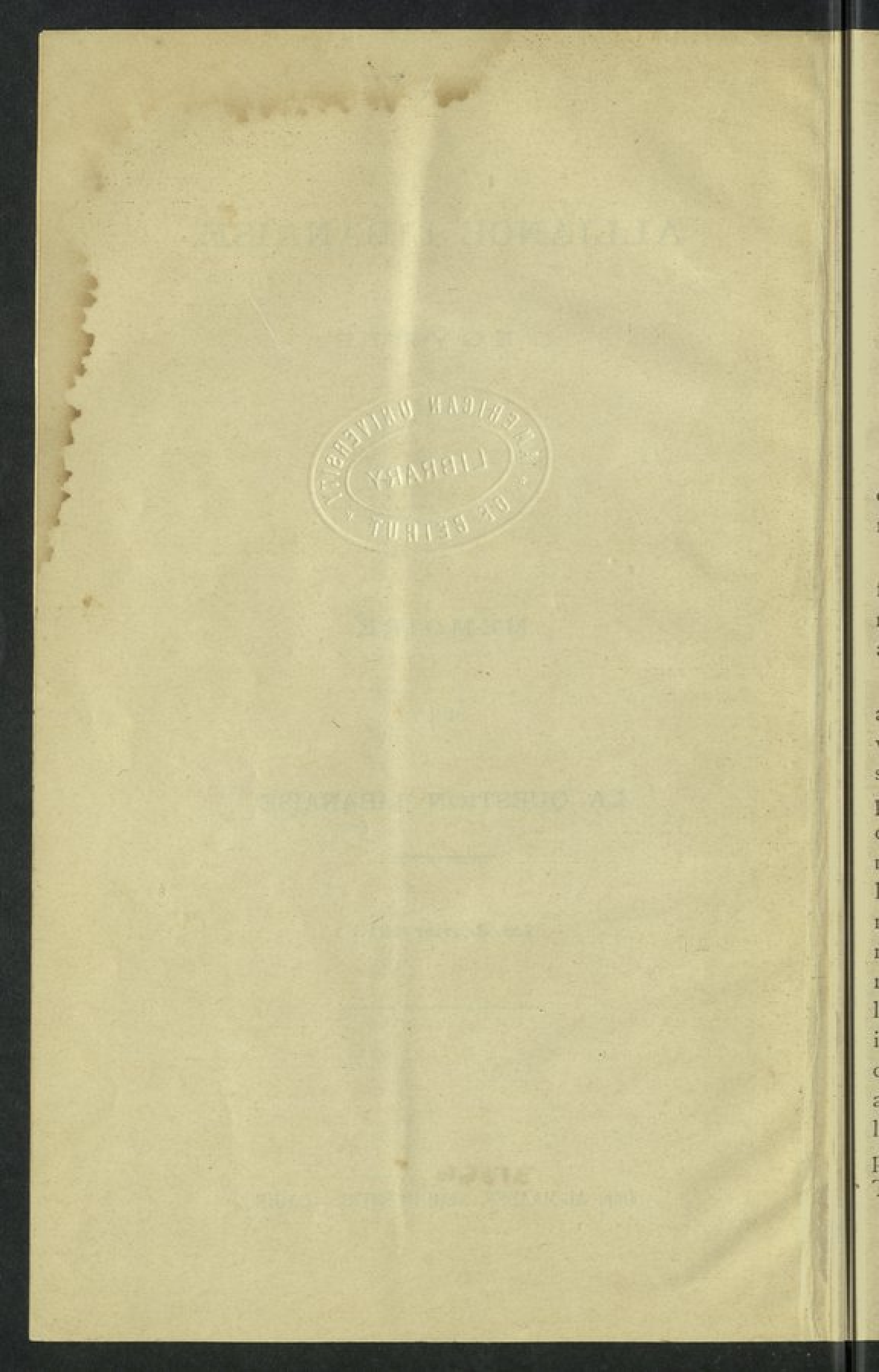
LA QUESTION LIBANAISE.

I.

La question libanaise n'est point le fait de la politique ; elle n'est ni le résultat d'une intrigue étrangère ni celui d'une manœuvre intérieure.

Elle est la conséquence naturelle de la situation critique faite au Liban au double point de vue administratif et économique par un Règlement incomplet et suranné d'une part, mal appliqué et mal interprêté de l'autre.

Dès l'origine le Liban a joui d'une complète autonomie administrative sous la suzeraineté de la Turquie. Il était gouverné par ses princes dont le pouvoir était héréditaire. Il avait son droit coutumier et sa justice propre. Il possédait sa complète indépendance fiscale et une organisation militaire particulière. Le Liban devait cette situation privilégiée au fait qu'il n'a jamais été conquis ni soumis par les armes. En 1516, après la victoire du Sultan Sélim sur les Mamelouks, les Libanais n'avaient accepté, d'ailleurs librement, la suzeraineté Ottomane qu'à la condition formelle que la Porte confirmât et respectât leurs privilèges. Les princes libanais gardaient ainsi leur pleine autorité en tout ce qui touchait l'administration intérieure, civile, judiciaire, fiscale et militaire. Cette situation durait jusqu'à la mort de l'Emir Bechir Ahmed Chéhab, tué au cours d'une émeute suscitée par des mains intéressées après la déposition du Grand Emir Béchir et l'évacuation de la Syrie par les troupes égyptiennes. Ce fut à cette époque que la Turquie essaya, pour la première fois, de s'immiscer dans les



ALLIANCE LIBANAISE

D'EGYPTE



MEMOIRE

SUR

LA QUESTION LIBANAISE

1er. Janvier 1913

Imp. AL-MAAREF, NEGUIB MITRI. — CAIRE.